محددات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 – 2019)

Determinants of the solvency of insurance companies in Algeria An econometric study for the period (2000 - 2019)

بربار نور الدين *
جامعة ابن خلدون تيارت
Noureddine.berber@univ-tiaret.dz

بوشنافة رضا
جامعة البليدة 2- لونيسي علي ، الجزائر
r.bouchenafa@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/16 ؛ تاريخ القبول : 2022/02/07

مستخلص:

استهدفت الدراسة محاولة تحديد محددات الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر للفترة (2000 – 2019) باستخدام منهج ARDL؛ فأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الأقساط المحصلة والملاءة المالية لشركات التأمين بمرونة 2,62 على المدى القصير و2.77 على المدى الطويل، بينما أثر التعويضات المقدمة على الملاءة المالية لشركات التأمين فإن أثرها يظهر في الأجل القصير بعد سنتين بـ مرونة 0.57 ؛ ولا يتحقق على المدى الطويل، ولتفعيل الملاءة المالية لشركات التأمين يجب تحديد القسط بما يتلاءم مع الأخطار المغطاة واستثماره بفعالية، بالإضافة إلى التأكد الفعلي من حدوث الأخطار وحتمية تقليل تكاليف تسيير شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين؛ الأقساط المحصلة ؛التعويضات؛ الملاءة المالية؛ شركات التأمين.

تصنيف JEL: G22؛ G35 ؛G14 .

Abstract :

The focus of this research is to use the ARDL approach to investigate the determinants of insurance company solvency in Algeria for the period 2000-2019. The findings revealed a positive relationship between collected premiums and insurance company financial solvency, with a short-term flexibility of 2.62 and a long-term flexibility of 2.77, while the impact of compensation provided on insurance company solvency appears in the short term after two years, with an elasticity of 0.57, but not in the long term. In order to activate insurance companies' financial solvency, the installments must be determined in a way that is compatible with the risks covered, as well as investing it effectively. This is in addition to the actual assurance of the occurrence of risks and the inevitability of lowering insurance companies' operating costs.

* المؤلف المراسل بربار نورالدين.

Keywords:. Insurance; collected installments ; compensation; Solvency; Insurance companies

Jel Classification Codes : G22 ; G35 ; G14.

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين إحدى المؤسسات الاقتصادية المهمة في أي نظام مالي واقتصادي كونها تسمح بدرء مختلف الأخطار التي تهدد النشاط الاقتصادي، لكن تأديتها للمهام المنوطة بها يتوقف على ملاءتها المالية المرتبطة على وجه الخصوص بالأقساط التي تحصلها والتعويضات التي تقدمها وكذا مختلف التوظيفات المالية من جهة وتكاليف التسيير من جهة أخرى.

شركات التأمين في الجزائر كغيرها من الشركات تعمل على درء مختلف الاخطار التي يتعرض لها الأفراد والنشاط الاقتصادي على حد السواء وذلك في حدود الامكانات المالية المتوفرة والتي حصلت عليها من جراء تحصيلها لأقساط التأمين الناجمة عن عقود التأمين المكتتبة بالإضافة إلى العوائد المترتبة عن التوظيفات المالية للأقساط، لكن مسألة كفاية الموارد المالية لشركات التأمين أصبحت تطرح بقوة في السنوات الاخيرة نتيجة لزيادة تحقق الأخطار من جهة وارتفاع تكاليف التسيير من جهة أخرى ، لذا تبقى مسألة الملاءة المالية لشركات التأمين تطرح في كل المناسبات خاصة في وضعية الازمات مثل زيادة الاخطار الناجمة عن جائحة كورونا على سبيل المثال. فالكثير من العوامل والمتغيرات لها تأثير سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الملاءة المالية لشركات التأمين لذا ستسعى دراستنا إلى محاولة بناء نموذج لضبط محددات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر بالتركيز على الأقساط باعتبارها أهم مصدر تمويلي والتعويضات باعتبارها المتغير الأكثر تأثيرا على الملاءة المالية في حالة زيادتها.

الاشكالية : على ضوء العرض السابق تبرز ملامح اشكالية الدراسة على النحو التالي: **ماهي محددات الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر؟؟ وما هو النموذج المفسر لتأثير كلا من الاقساط التأمينية والتعويضات على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر؟**

الفرضيات : قصد تحليل الاشكالية السابقة نطرح الفرضيات التالية :

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL) يساهم في بناء محددات الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر؛

2- يوجد تأثير معنوي لحجم إيرادات (الأقساط المحصلة) قطاع التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر في الأجل القصير؛

3- يوجد تأثير معنوي لحجم إيرادات (الأقساط المحصلة) قطاع التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر في الأجل الطويل؛

4- يوجد تأثير معنوي لحجم الإنفاق (التعويضات المقدمة) في قطاع التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر في الأجل القصير؛

5- يوجد تأثير معنوي لحجم الإنفاق (التعويضات المقدمة) في قطاع التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر في الأجل الطويل؛

أهداف البحث: تهدف دراستنا إلى تحديد وإبراز النقاط التالية:

- حصر الأوزان النسبية لكل المتغيرات المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر وعلى رأسها الأقساط، التعويضات، تكاليف التسيير ، التوظيفات المالية .
- تحديد النموذج المناسب للحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين قصد تجنب إفلاسها.
- المساهمة في إيجاد آليات عمل تسمح بتفعيل دور شركات التأمين في حماية الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها المالية على درء الأخطار المختلفة.

أهمية البحث : تكمن أهمية دراسة موضوع محددات الملاءة المالية لشركات التأمين في المساهمة في حصر وتحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل سلبي على الملاءة المالية لشركات التأمين قصد الحفاظ على ملاءتها المالية وبالتالي المساهمة في تجنب شركات التأمين حالات الافلاس من جهة و الحفاظ على النشاط الاقتصادي الذين اكتتب عقود التأمين لدى الشركات بغية درء المخاطر التي يحتمل التعرض لها، لذا فالملاءة المالية لشركات التأمين مهمة جدا للاقتصاد الوطني ككل.

منهجية الدراسة :قصد تحليل الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التعريف بمتغيرات الدراسة وتم استخدام المنهج التحليلي أثناء تحليل مخرجات الدراسة القياسية وفي ضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاحصائي و الاقتصادي على حد السواء قصد تفسير وضبط محددات الحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين .

ضبط متغيرات الدراسة : ستضطلع الدراسة بتقدير نموذج نحاول من خلاله معرفة مدى تأثير كل من حجم التعويضات والاقساط المحصلة في قطاع التأمين بالجزائر كمتغيرين تفسيريين على الملاءة المالية لشركات التأمين كمتغير تابع،

الدراسات السابقة: من ضمن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث نجد على سبيل الذكر لا الحصر الدراسات التالية:

- **دراسة** عبد القدوس طار(2018) **بعنوان** : أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة (2013-2015) ، هدفت دراسة الباحث إلى محاولة تطبيق أنظمة الإنذار المبكر على شركات التأمين الجزائرية قصد الحكم على الملاءة المالية لها واستخدم الباحث منهجية تحليل المؤشرات المالية لشركات التأمين الناشطة في الجزائر لعينة من الشركات لفترة زمنية قدرت بـ 05 سنوات وبينت الدراسة أهمية هذه الأنظمة في الكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها حفاظا على الملاءة المالية بالموازاة ركزت دراسته على ضرورة تعزيز أنظمة الرقابة قصد استيعاب الصدمات المالية والتقليل من حدتها. وتختلف دراستنا عن هذه الاخيرة في كونها تهدف إلى ضبط المتغيرات المؤثرة على الملاءة المالية من جهة ومحاولة بناء نموذج لقياسها على عكس دراسته التي تهدف إلى التركيز على انظمة الرقابة والإنذار من جهة أخرى تمتد الفترة الزمنية إلى غاية نهاية 2019.

- **دراسة** : مرير ايمان ، بن طلحة صليحة(2020) **بعنوان:** دراسة قياسية لآثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية في صناعة التأمين الجزائرية للفترة (1992 – 2018) ، هدفت دراستهم لمعرفة تأثير كل من أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية في صناعة التأمين الجزائرية ، واستخدم الباحثون منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لسلسة زمنية حجم عينتها 27 سنة ، خلصت دراستهم إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التعويضات وأقساط التأمين ، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التعويضات والملاءة المالية بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين أقساط التأمين والملائة المالية ، وتختلف دراستنا عن دراسته من حيث الفترة الزمنية التي تمتد في دراستنا إلى غاية نهاية سنة 2019 كما تهتم دراستنا بمحاولة ضبط المتغيرات المتحكمة في الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر.

- **دراسة** :سنجاق الدين نورالدين ،حساني حسين (2021) **بعنوان:** أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية دراسة قياسية للفترة (1998- 2018) . هدفت دراستهم إلى قياس أثر كل من الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر ، واستخدم الباحثون منهجية ARDL على سلسلة زمنية حجم عينتها 21 سنة حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التعويضات والأقساط والملاءة المالية بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين التعويضات والملاءة المالية ووجود علاقة طردية بين

الأقساط المحصلة والملاءة المالية ، تتمثل نقاط اختلاف هذه الدراسة مع دراستنا في كون دراستنا تهدف إلى ضبط المتغيرات المتحكمة في الملاءة المالية من جهة وفي الفترة الزمنية التي تمتد إلى غاية نهاية 2019.

هيكل الدراسة :

قصد تحليل الإشكالية الأساسية المطروحة نقترح تقسيم دراستنا إلى جزء نظري قصد التعريف بالمتغيرات الأساسية للدراسة وجزء تطبيقي بهدف معرفة طبيعة العلاقة ودرجة التأثير بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على منهج فترات الإبطاء الموزعة Ardl لتفسير العلاقة الإحصائية والاقتصادية في الأجلين القصير والطويل

الإطار النظري للدراسة:

على اعتبار أن الموضوع الذي تعالجه الدراسة هو الملاءة المالية لشركات التأمين ينبغي ضمن السياق النظري قبل التعريف بالمتغيرات الأساسية للموضوع الاشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية التي تعتبر منطلقه الأساسي بداية من الخطر وهو سبب وجود منتجات التأمين التي تقدمها شركات التأمين ، ثم نقوم بعرض للمفاهيم التقنية المرتبطة بموضوع الملاءة المالية مع التركيز على الأقساط المحصلة ، التعويضات ، التوظيفات المالية ، تكاليف التسيير .... الخ والتي تعتبر من بين أبرز المتغيرات المتحكمة في الملاءة المالية.

1-1 الخطر والتأمين: يعتبر الخطر المحرك والدافع الاساسي لقيام عملية التأمين وهو محور نشاط شركات التأمين ومن خلاله يتم طرح المنتجات المناسبة التي تعمل على درءه وتغطيته سواء تعلق الأمر بالأخطار التي يتعرض لها الفرد في شخصه أو ممتلكاته .

أ. **تعريف الخطر:** من ضمن التعاريف التي أعطيت للخطر نجد على سبيل الذكر :

تعريف WILLETT :حيث عرف الخطر بأنه عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه (أبو بكر، سيفو، 2009، ص26)، وركز التعريف السابق على حالات الشك وعدم التأكد أي أن الخطر هو حالة عدم التأكد الممكن قياسها. **وعرف الخطر أيضا** : بأنه ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل وفاة، مرض أو عجز أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل :حريق ، تصادم ، سرقة ، انهيار ، تزوير ،غرق السفن ..... الخ. (رفيق المصري، 2008، ص11).إذن الخطر هو حادث غير مرغوب محتمل الوقوع وغير أكيد يتسبب في تحويل الأفراد أو الشركات من حالة مادية جيدة إلى حالة مادية متدهورة ، وهناك العديد من الاخطار تنوعها جعل شركات التأمين تطرح منتجات تأمين مختلفة .

ب. **مفهوم التأمين :** من ضمن التعاريف التي أعطيت للتأمين نجد :

يعرف التأمين: بأنه علم يسعى إلى توزيع الخطر على أكثر عدد ممكن من الهيئات أو الشركات مقابل مبلغ من المال يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له إلى هيئات مختصة تسمى شركات التأمين ، تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة والمؤمن له يسمى عقد أو وثيقة التأمين (محمد حسن، 2010، ص 459) . **ويعرفه الفقيه الفرنسي هيمار** : بأنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع مبلغ معين وهو القسط على تعهد لصالحه أو لغيره ، في حالة تحقق خطر معين من الطرف الأخر وهو المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفقا لقانون الاحصاء (أبو السعود، 2016، ص94).

فمن خلال التعريفين يمكن استخلاص مجموعة من المحددات المتعلقة بنشاط التأمين أكيد والتي تعتبر مرتكز أساسي تقوم عليه الملاءة المالية لشركات التأمين فيما بعد وتشمل هذه المحددات كلا من الخطر، قسط التأمين، التعويض ، المؤمن ، المؤمن له ، آليات التسيير ،..... الخ. اي مجموع العوامل التي لها صلة مباشرة بنشاط التأمين .

ج- شركات التأمين :

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقراضا أو بيعا وشراء ويطلق عليها (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين ، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للتعامل فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتكون منها الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الاموال والعمل على تنميتها .كما يتوقف ذلك على مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الاموال لتحقيق العائد المناسب في ظل أدنى درجات الخطورة.

تتولى شركات التأمين القيام بوظيفتين أساسيتين هما :

- الاكتتاب عن طريق ما تقدم من وثائق لجمهور المؤمن لهم .
- الاستثمار إذ يتجمع لدى شركات التأمين مبالغ مالية طائلة (متمثلة في أقساط التأمين) التي جرى تحصيلها من حملة الوثائق فتقوم باستثمارها في مجالات متعددة حتى تحقق عائد على الاستثمار.

وتعرف شركات التأمين : بكونها هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية ، والتي تتحصل على الاعتماد الاجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة

بهذا الاعتماد ، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية وأغلبها شركات مساهمة (لفتاحة، 2015، ص02) .

2-1- الملاءة المالية

تعتبر دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين من إحدى الاهتمامات الأساسية التي تقع على عاتق المنظمات والهيئات المشرفة على قطاع التأمين في كل بلدان المعمورة ، وازدادت أهميتها في خضم تنامي الأزمات المالية العالمية والمحلية ، وتعنى الملاءة المالية بشكل عام على قدرة شركة التأمين في الوفاء (سداد) بالتزاماتها (قندوز، السهلاوي، 2015، ص 04) تجاه مكتتبي الأخطار.بالقدر الذي تحتله الملاءة المالية في شركات التأمين يتطلب الأمر معرفة العوامل والمتغيرات المتحكمة فيها حفاظا على الملاءة المالية لها .

أ . مفهوم الملاءة المالية :ان كلمة الملاءة تعني بشكل عام القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقها . أما اصطلاحا فتعني وجود المال الكافي لمواجهة المسؤوليات المتوقعة (علمي، بهلولي، 2020، ص07).

ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للملاءة المالية في قطاع التأمين نجد :هي قدرة شركات التأمين على أن تضمن وبشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناتجة عن أعمال التأمين أي القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث ومواجهة التزاماتها تجاه المشتركين (بونشادة، 2021، ص 119). ويرى Daykin et la : أن مصطلح الملاءة المالية يستخدم أحيانا في إطار أوسع للإشارة إلى القوة المالية والربحية على المدى الطويل والنمو المتوقع ويمكن النظر إلى الملاءة المالية من زاويتين حسب نظرية الافلاس تكون شركة التأمين ذات ملاءة مالية إذا كانت أصول الشركة أكبر من التزاماتها ، أما من زاوية نظرية السيولة فشركة التأمين تكون ذات ملاءة في حالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية (طار، 2019، ص06). وعليه يمكن القول أن الملاءة المالية ترتبط بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه مكتتبي عقود التأمين في تعويضهم عن الأخطار التي أصابتهم بشكل فعلي . يجب لفت الانتباه إلى بعض المصطلحات الأساسية المرتبطة بالملاءة المالية وعلى وجه الخصوص اليسر المالي الذي يعبر عن الملاءة المالية لشركة التأمين والعسر المالي الذي يعني عدم قدرة الشركة على تغطية التزاماتها لذا سنشير إلى هذين المفهومين اليسر المالي والعسر المالي .

أ. **اليسر المالي** : يعتبر اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية ويعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها وينقسم إلى نوعين هما (أحمد أبو بكر، 2011، ص 32):

اليسر المالي الفعلي أو الحقيقي (القانوني) : وهو يعني قدرة شركات التأمين على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير ، وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية .

اليسر المالي التقني : وهو يعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة. فالنوع الأول يخص دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين على المدى الطويل ، بينما النوع الثاني يتعلق بملاءة شركات التأمين على المدى القصير ويعتبر أكثر ملائمة لمبدأ استمرارية النشاط .

ب. العسر المالي : يشير مصطلح العسر المالي إلى الحالة التي تزيد عندها التزامات شركة التأمين عن القيمة الحقيقية لأصولها وفي هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، ويشير العسر المالي إلى عدم قدرة شركة التأمين على دفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن منه (عكور، ارتيمه، 2015، ص104). وتتمثل أهم أسباب العسر المالي في عدم كفاية الاحتياطات / الأقساط ، النمو السريع ، الخسائر المركزة ، المغالاة في تقدير الأصول، فشل معيدي التأمين ، التغيرات المهمة في النشاط الأساسي للأعمال ، الخداع أو الغش ، أسباب أخرى غير معروفة .

3-1 : محاولة ضبط محددات الملاءة المالية لشركات التأمين:

انطلاقا من الدراسات السابقة تبين لنا أن الملاءة المالية ترتبط بمتغيرين أساسين هما الأقساط باعتبارها كمصدر تمويل أساسي والتعويضات في حالة تحقق الأخطار هذا بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الأخرى والتي يبقى دورها ثانويا مقارنة بالأقساط والتعويضات ويأتي من ضمن هذه المحددات التوظيفات المالية (استثمار الاقساط)، تكاليف الإدارة والتسيير ، بالإضافة إلى محددات متباينة .

1/3/1/- القسط : يعرف قسط التأمين بأنه المبلغ الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن (شركة التأمين) على عاتقه فهو يمثل ثمن أو سعر التأمين ، أو بالأحرى ثمن الخطر أو مقابله ، وقد يدفع إلى المؤمن بصفة شهرية أو سنوية حسب الاتفاق بين الطرفين ، فيسمى القسط الدوري أو يدفع مرة واحدة فيسمى القسط الوحيد (Couilbault; 2009, p54).ويعد القسط في التأمين عنصرا أساسيا فهو محل التزام المؤمن له ويدخل في تكوين العقد وعلى ضوئه يمكن لشركة التأمين القيام بكل التزاماتها تجاه الغير فهو المصدر الأساسي للتمويل بالنسبة لشركات التأمين فبدونه لا يمكن لركة التأمين أن تؤدي مهماها المنوطة بها .

أ- شروط تحديد قسط التأمين : عند تحديد قسط التأمين تأخذ الشركات بعين الاعتبار مجموعة من العوامل تشمل(سلام، شقيري، 2010، ص115) :

- أن يكون هذا القسط كافيا لتغطية التكاليف الناتجة عن الخسائر المتوقعة والمصاريف الاضافية المختلفة التي تتحملها شركة التأمين ، وكذا تحقيق هامش ربح مناسب للشركة .
- أن يكون القسط التأميني المستوفى عادلا ومتناسقا، بمعنى أن يتناسب مع طبيعة ودرجة الخطر المؤمن ضده .
- أن يكون القسط منافسا ، وذلك حتى تستطيع شركة التأمين جذب أكبر عدد من العملاء وزيادة مبيعاتها.

ب- مكونات القسط التأميني :يتكون قسط التأمين من جزأين القسط الصافي والقسط التجاري كما يلي(إسماعيل ناصر ، 2015، ص ص 39-40):

القسط الصافي : هو المبلغ الذي يغطي تكاليف الخطر حسب العقد المتفق عليه ، وحسب تقديرات الشركة من غير زيادة أو نقصان ، فهو القسط الذي يغطي فقط الخطر المؤمن ضده دون حساب أي مصاريف أخرى تتحملها الشركة كالمصاريف الادارية وغيرها .

القسط التجاري: وهو المبلغ أو المبالغ التي يدفعها المؤمن له إلى المؤمن لشراء عقد التأمين ، فبالإضافة إلى الأقساط الصافية تحمل كل التكاليف الادارية والتسويقية ....الخ وهامش الربح ضمن القسط النهائي الذي يدفعه المستهلك.

يعتبر القسط محددا أساسيا من محددات الملاءة المالية لشركات التأمين كونه هو المصدر الأساسي لتمويل الشركة وبالتالي له تأثير مباشر على الملاءة المالية لشركة التأمين. فزيادة الأقساط المحصلة يجعل الشركة في وضعية مالية مريحة .

2/3/1-التعويضات :تعتبر التعويضات من النفقات الأساسية لشركات التأمين وهي المبالغ التي تسددها شركات التأمين للمؤمن لهم أو المستفيدين من التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، ويشترط أن لا يتجاوز التعويض قيمة الضرر المحقق فعلا ويقتصر هذا الشرط على تأمينات الأضرار فقط ، وتقوم آلية تنظيم ودراسة التعويضات باكتشاف إذا كان الضرر مشمولا بغطاء التأمين بدلا من الانطلاق من موقع اكتشاف كيف أن الضمانات الممنوحة يشملها التأمين لكن هذا لا ينفي حرص بعض الشركات على انصاف المؤمن (مرير، بن طلحة، 2020، ص 190) .

تعمل شركات التأمين على منح التعويضات بالنسبة للأخطار المحققة فعلا والمتفق عليها في عقد التأمين وفقا لحجم الضرر بعد التأكد من الوقوع الفعلي للخطر.

أ/- أنواع التعويضات :يمكن التمييز بين نوعين من التعويضات وهما (قندوز، 2014، ص 43) :

الأداء النقدي : ويتمثل هذا الاسلوب في دفع مبلغ من النقود إلى المؤمن له أو المستفيد ، وهو يعد الصورة الغالبة والأكثر شيوعا لتنفيذ المؤمن لالتزاماته ، ومبلغ التأمين قد يدفع للمؤمن له أو المستفيد في صورة مبلغ واحد (ويسمى رأس المال) ، وقد يدفع في صورة ريع (إيراد مرتب).

الأداء العيني :في غالب الأحيان يدفع المؤمن للمؤمن له مبلغ التأمين ليقوم باستخدامه دون أدنى رقابة عليه، ولكن قد يتفق في بعض العقود أن تتخذ تقدمة المؤمن صورة عينية تتمثل في إصلاح الضرر الذي لحق الشيء المؤمن عليه، وإعادة الخلل لما كان عليه قبل حصول الضرر، وهنا يتعلق الأمر بالتأمين على الأضرار.

تعتبر التعويضات محدد رئيسي للملاءة المالية لشركات التأمين وفي حالة زيادتها بشكل كبير جدا تجعل الشركة في وضعية عسر مالي وبالتالي تأثيرها بشكل سلبي على الملاءة المالية لشركة التأمين.

ب- التكاليف في شركات التأمين :تعرف التكلفة اقتصاديا بأنها المصروفات المالية التي تتحملها شركة التأمين في سبيل تجميع الموارد الانتاجية لغرض انتاج سلع أو خدمات يمكن بيعها .في شركات التأمين تعرف التكلفة بأنها مجموعة الأعباء المتعلقة بتقديم خدمات ومنتجات التأمين والتي تتحملها شركة التأمين ، وتصنف التكاليف في شركات التأمين إلى:

التكاليف الابتدائية: تتحمل شركة التأمين عند إصدار عقود التأمين تكاليف مختلفة منها تكاليف الأوراق المطبوعة الخاصة بالعقود، تكاليف زيارة الأخصائيين والمستشارين وخبراء التأمين ، ومصاريف إصدار وثائق التأمين من طوابع وغيرها ، وتدعى مجمل هذه التكاليف بالتكاليف الابتدائية.

تكاليف إدارة الأعمال : تستخدم شركات التأمين موظفين لمراقبة سير أعمال العقود ، ففي كل يوم ينظم هؤلاء مذكرات بموجب دفع الأقساط التي ستستحق مستقبلا ، ويرسلون نسخا عن هذه المذكرات لإدارة المحاسبة ، ونسخا أخرى للأشخاص الذين سيتولون مهمة التحصيل أو لعملاء الشركة إذا كانوا يقومون بهذه المهام ، وذلك بغية تحقيق تحصيل هذه الأقساط في مواعيدها المحددة ، كذلك تخصص شركات التأمين موظفين مهمتهم دراسة وتقرير مختلف المصاريف المتعلقة بإصدار العقود . هذا بالإضافة إلى مختلف التكاليف المتعلقة بأجور المستخدمين ، وإيجار مكاتب الشركة ، وتكاليف الدعاية والاعلان وغيرها .

تكاليف دفع الأقساط : تتحمل شركات التأمين تكاليف أخرى لتحصيل الأقساط ، فالعملاء الذين يحصلون هذه الأقساط ينظمون حساباتهم الخاصة ويسعون لتنفيذ بنود العقود التي تمت

بواسطتهم ويأخذون عمولات إضافية لقاء هذه الأتعاب وتكون عادة على شكل نسبة مئوية من الأقساط المدفوعة.

تعتبر التكاليف من ضمن العوامل المؤثرة على الملاءة المالية لذا يمكن اعتبارها من ضمن محددات الملاءة المالية ، فزيادة التكاليف بشكل كبير يؤثر بشكل سلبي على الملاءة المالية لذلك من الضروري ترشيد مختلف التكاليف في شركات التأمين حفاظا على ملاءتها المالية.

ج- التوظيفات المالية : هي كل الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين من جراء تسييرها لمختلف مواردها المالية قصد تنميتها وزيادتها حفاظا عليها من جهة ، وضمان لقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية تجاه الغير من جهة أخرى ، وتختلف مجالات الاستثمار من بلد إلى آخر مع مراعاة الطابع القانوني لشركات التأمين ففي كثير من البلدان تستثمر شركات التأمين جزء من أصولها في الاسواق المالية (حميدوش، 2017، ص ص 58-59) (الاسهم والسندات مهما كان شكلها) وسوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية ، وهناك من تتدخل في استثمارات عقارية (اراضي ، مباني..)، إلى غير ذلك من الاستثمارات الممكنة والتي تسمح بتنمية الموارد المالية لشركات التأمين والحفاظ عليها من التآكل .

تعتبر التوظيفات المالية محددا مهما من محددات الملاءة المالية لشركات التأمين فكلما كانت فرصة جيدة لاستثمار هذه الاموال ستنمو الموارد المالية لشركات التأمين وبالتالي تتحسن ملاءتها المالية .

2- الجانب التطبيقي للدراسة :

2-1: منهجية الإطار التطبيقي القياسي للدراسة:

لغرض لدراسة العلاقة بين الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر نقوم بدراسة تأثير الإيرادات المتأتية من الأقساط المحصلة و التعويضات الممنوحة على الأخطار المحققة من قبل شركات التأمين بالجزائر، وبالاعتماد على المنهج الذي يمكن من استخلاص العلاقات طويلة الأجل والقصيرة المتمثل في التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويتطلب ذلك دراسة خواص السلاسل الزمنية المستخدمة عن طريق اختبارات الجذر الأحادي بالاعتماد على الاختبارين(ADF) و(PP).

إن مفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك منها: اختبار(Engle-Granger (1987)) واختبار(-Johansen

Juselius (1990)) بالإضافة إلى منهج (ARDL) والذي سوف نعتمد عليه في دراستنا وذلك للأسباب التالية (الشوربجي، 2009،ص141):

- إمكانية تطبيقه سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر$[I(0)]$أو متكاملة من الدرجة الأولى$[I(1)]$، أو متكاملة من الدرجة نفسها ؛
- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معا وإن اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود يكون من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم نموذج دراستنا على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة وتتم الصياغة كالتالي:

$$\Delta Se_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{0i} \Delta Se_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{1i} \Delta Ex_{1t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{2i} \Delta Re_{2t-i} + \lambda_0 Se_{t-1} + \lambda_1 Ex_{1t-1} + \lambda_2 Re_{2t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Se: الملاءة المالية للشركات؛ Ex:التعويضات الممنوحة .Re: الأقساط المحصلة (الايرادات) .

كما يمكن تحديد طول فترات الإبطاء للنموذج باستخدام معياري(AIC)و(SC)و ذلك بأخذ طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين. وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير مستقل ما؛ يمكن اشتقاقه كما يلي:

$$\left(-\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right)\right)$$

و بالتالي يمكن صياغة نموذج طويل الأجل كالتالي:

$$Se_t = a_0 + a_1 Ex_{1t} + a_2 Re_{2t}$$

مع العلم:

$$a_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), a_1 = \left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), a_2 = \left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right)$$

ويمكن اختبار فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطأة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيدk فإذا تجاوزت

قيمة (F)المحسوبة قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2-2:تقدير أثر الإنفاق (التعويضات) والإيرادات (الأقساط المحصلة) على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر: يهدف هذا المحور إلى تقديم نموذج قياسي يفسر أثر كل من الإيرادات (الأقساط المحصلة) والمصروفات (التعويضات) على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر باستخدام منهج (ARDL)، للمساهمة في تقديم الاقتراحات والتوصيات في ما يتعلق باستقرار شركات التأمين بالجزائر. والصيغة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$Se = \mathrm{f}(\mathrm{Ex}, \mathrm{Re})$$

حيث:

Se: الملاءة المالية لشركات التأمين

Re: الإيرادات (الأقساط المحصلة في قطاع التأمين)

Ex: الإنفاقات (تعويضات شركات التأمين)

وكما أشرنا سابقا فإن فترة الدراسة هي (2000-2019) وقد تم استقصاء بيانات السلسلة الزمنية من إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات .

أ. نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تم اختبار استقرائية السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) ، حيث توافق اختبار (ADF) و(PP) على استقرارها عند الفرق الأول.

ب. التقدير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

لتقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري AIC وSH غير أن برنامج Eviews9 وبشكل آلي يختار عدد فترات الإبطاء في نموذج ARDL . وبعد تقدير المعادلة الأساسية تم اختبار التكامل المشترك بين الملاءة المالية لشركات التأمين كمتغير تابع وكذا حجم الانفاق (التعويضات) والإيرادات (الأقساط) ، فأظهرت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (01):نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر حجم الانفاق(التعويضات) والإيرادات (الأقساط) على الملاءة المالية لشركات التأمين .

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	**4.815438**	**2**

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامجEviews9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الحرجة المجدولة نلاحظ أن القيمة (4,81) ذات معنوية إحصائية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم المجدولة عند مستوى معنوية 10% (4,14) مما يعني وجود تكامل مشترك بين الملاءة المالية لشركات التأمين والإنفاق (التعويضات) والإيرادات (الأقساط المحصلة) بالجزائر خلال الفترة (2000-2019). وعليه يمكن استخلاص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدولين التاليين.

الجدول رقم (02):نتائج تقدير نموذج أثر حجم الانفاق (التعويضات) والإيرادات (الأقساط المحصلة) على الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: SE				
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)				
CointegratingForm				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3322	-1.024716	0.090772	-0.093015	D(EX)
0.2361	1.269532	0.103810	0.131790	D(EX(-1))
0.0001	6.294400	0.091963	0.578852	D(EX(-2))
0.0301	2.572535	1.022264	2.629810	D(RE)
0.2129	-1.340718	0.430313	-0.576929	CointEq(-1)

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامجEviews9

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):نتائج تقدير نموذج أثر حجم الانفاق (التعويضات) والإيرادات (الأقساط المحصلة) على الملاءة المالية لشركات التأمين في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2108	-1.347209	1.188382	-1.601000	EX
0.0319	2.536410	1.094832	2.776944	RE
0.0632	-2.118661	0.463351	-0.981683	C

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews9*

3.2الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

من خلال إحصائية (DW) والتي كانت قيمتها 1.67 يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويشير الجدول (04) إلى مزيد من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بنموذج الدراسة.

الجدول رقم (04): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الإحصائية
Jarque-Bera	0,9796	0.6136
Ramsey RESET	(1) :1,0569 (2) :4,1962	0.3214 0,0634

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews9*

تشير الاختبارات الإحصائية في الجدول (04)، إلى خلو النموذج من المشاكل القياسية، حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera)، كما أن اختبار Ramsey RESET يبين صحة الشكل الدالي المستخدم في نموذج الدراسة، وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار CUSUM، والشكل التالي يوضح النتائج

الشكل رقم (01): اختبارCUSUM لنموذج الدراسة

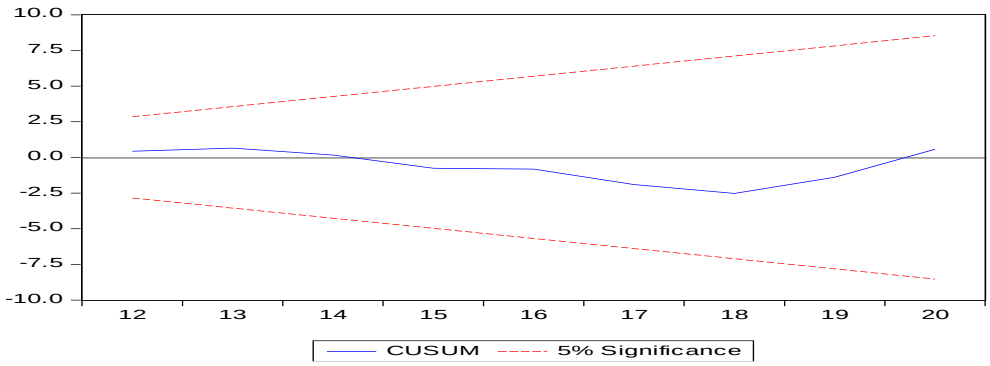

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews9*

4.2عرض ومناقشة نتائج أثر الإيرادات (الأقساط المحصلة) والنفقات (التعويضات) على الملاءة المالية لشركات التأمين .

على ضوء النتائج المتوصل إليها لقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح 95.93%، كما أن اختبار (FISHER) أثبت أن النموذج معنوي ككل، بالإضافة إلى أن اختبار (STUDENT) أثبت أن متغيرة حجم الإيرادات (الأقساط المحصلة) معنوية على المدى الطويل والقصير عند مستوى معنوية 5%؛ فكلما ارتفعت الإيرادات (الأقساط المحصلة) بـ 1% ترتفع ملاءة الشركات بـ 2.62%، أما في الأجل الطويل فهي تقريبا بنفس نسبة التأثير في الأجل القصير إذ أن ارتفاع حجم الإيرادات لشركات التأمين بـ1% سيساهم في ارتفاع ملاءة شركات التأمين بالجزائر خلال فترة الدراسة بـ2.77%.

أما عن أثر حجم الإنفاق (التعويضات المقدمة) على ملاءة شركات التأمين فإن أثرها في الأجل القصير لا يظهر في الفترة الحالية وإنما بعد سنتين (مبطأة بفترتين)، إذ نلاحظ أن ارتفاع حجم التعويضات المقدمة بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع ملاءة شركات التأمين بـ 0.57% بعد سنتين، كما أن أثر حجم التعويضات المقدمة على ملاءة شركات التأمين غير معنوية في الأجل الطويل إذ نلاحظ أن الاحتمال الموافق لهذه المتغيرة على المدى الطويل أكبر من 5% (0,05).

ومن جهة أخرى فإن معامل التعديل (λ_0) وهو معامل الملاءة المالية لشركات التأمين المؤخر بفترة واحدة معنوي عند مستوى معنوية 22% ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدر. وإن معامل التعديل والذي يبلغ (05769-) يشير أن الملاءة المالية لشركات التأمين تصحح من اختلال قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بنحو(57,69%).

الخاتمة :

تعتبر الملاءة المالية عاملا مهما ورئيسيا لقطاع التأمين لذلك تعمل شركات التأمين ومن ورائها الجهات المشرفة القائمة على تسيير ومراقبة هذا القطاع على الحرص المستمر على أن تكون الملاءة المالية لشركات التأمين جيدة كونها الضامن الاساسي لتأدية شركات التأمين لدورها المنوط بها والمتمثل في حماية كل المؤسسات والأفراد الذين قاموا باكتتاب عقود التأمين لديها من المخاطر التي يتعرضون لها فالرفع من قدرة شركات التأمين من الناحية المالية كفيل بتغطية هذه الأخطار .

نتائج اختبار الفرضيات : من خلال نتائج الدراسة القياسية المقترحة تمكنا من اختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة على النحو التالي :

بالنسبة للفرضية الأولى : بلغت قيمة معامل التعديل (05769-) مما يعني أن الملاءة المالية لشركات التأمين بالجزائر تصحح من اختلال قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بنحو(57,69%). من خلال التغيرات التي تطرأ على حجم الإيرادات (الأقساط المحصلة)لشركات التأمين وكذا حجم إنفاقه (التعويضات المقدمة). **مما يعني صحة الفرضية الأولى المطروحة .**

بالنسبة للفرضية الثانية والثالثة : وجود علاقة طردية بين حجم الإيرادات (الأقساط المحصلة) والملاءة المالية لشركات التأمين؛ كما أن تأثيرها على المدى الطويل أكبر من المدى القصير، فبلغت مرونة تأثير الإيرادات (الأقساط المحصلة) على الملاءة المالية لشركات التأمين 2.62 على المدى القصير و2.77 على المدى الطويل، **وهذا ما يبرر صحة الفرضية الثانية والفرضية الثالثة**

بالنسبة للفرضية الرابعة والخامسة: فيما يتعلق بتأثير حجم الإنفاق (التعويضات المقدمة) على الملاءة المالية لشركات التأمين فإنه لا يتحقق في السنة الحالية وإنما يبدأ تأثيره بعد سنتين وهو ما توضحه مرونة الإنفاق إذ بلغت 0.57 بعد فترتين مبطأتين وإن هذا التأثير يكون في الفترة قصيرة الأجل **مما يعني صحة الفرضية الرابعة**، كما أن هذا الأثر لا يتحقق على المدى الطويل **وهذا ما يبرر عدم صحة الفرضية الخامسة.**

نتائج الدراسة :من خلال الدراسة النظرية والقياسية أمكن الوصول إلى النتائج المتضمن محددات الملاءة المالية لشركات التأمين :

- تعتبر الأقساط التأمينية محدد مهم من محددات الملاءة المالية لشركات التأمين فكلما كانت مناسبة أمكن تحقيق اليسر المالي واستثمار هذه الأقساط يسمح بتنميتها وتفعيل الملاءة المالية .

- تعتبر التعويضات من بين المحددات الأساسية للملاءة المالية لشركات التأمين فزيادتها يؤدي إلى العسر المالي فكلما تمكنت شركات التأمين في التقليل من التعويضات كلما تمكنت من تحقيق الملاءة المالية .
- تبرز الملاءة المالية في عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها نتيجة سوء تقدير في الأقساط أو زيادة في حجم التعويضات دون مبرر.
- هناك عوامل تتحكم في الملاءة المالية مرتبطة بالأقساط كوجود استثمار فعال لها وتحديدها بشكل مناسب وهناك عوامل أخرى مرتبطة بالتعويضات كوجود التحايل على نشاط شركات التأمين وارتفاع تكاليف التسيير .

الاقتراحات والتوصيات :قصد تفعيل الملاءة المالية لشركات التأمين يجب الاخذ بعين الاعتبار

- ضرورة تحديد القسط بما يتلاءم مع الأخطار المغطاة والاستعانة في ذلك بالدراسات الاكتوارية .
- ضرورة استثمار اقساط التأمين بشكل ينميها ويحافظ عليها.
- العمل على التأكد من حدوث الأخطار بشكل فعلي وعدم وجود أي غش في التصريحات وأن الأخطار المحققة ليست بفعل فاعل قصد تقديم التعويض لمستحقيه فقط بما يسمح بالحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- حتمية التقليل من تكاليف تسيير شركات التأمين والانتقال إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في مجال التسيير.

قائمة المراجع:

1- أحمد ،أبو بكر، إسماعيل ، السيفو ، 2009، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- بونشادة، نوال، 2021، **مدى التزام شركات التأمين التكافلي بمتطلبات الملاءة المالية على ضوء نص المعيار الشرعي رقم 11 ، دراسة تطبيقية في شركة التأمين الاسلامية الأردنية** ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، المجلد (04) العدد (01) ، جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص: 117 – 134.

3- رشيد كامل، ميادة، 2016، **الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق – دراسة ميدانية في شركة التأمين الوطنية والعراقية للمدة (2011 – 2014)** ، مجلة الاقتصاد الخليجي ،المجلد 32 ، العدد 29 ، ص ص:85- 135.

4- رفيق المصري ،محمد ، 2008، **التأمين وإدارة الخطر (المنظور النظري والعلمي)** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

5- سامر محمد ،عكور، هاني جزاع ،ارتيمه، 2015، **إدارة الخطر والتأمين : منظور إداري كمي واسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

6- سلام أسامة ،عزمي، شقيري نوري، موسى، 2010 **إدارة الخطر والتأمين** ، دار الحامد للنشر ، عمان ، الأردن.

7- طار ،عبد القدوس، 2019، **بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين - دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر للفترة (2010 -2015)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8- عبود ،عبد اللطيف، 2004، **الملاءة شرط الوجود وشرط الاستمرار** ، مجلة التنمية والتأمين ، العدد 26.

9- علمي ،حسيبة، بهلولي، فيصل، 2020 **أثر الأقساط المتنازل عنها في إطار عمليات إعادة التأمين على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية - دراسة قياسية للفترة (2009 – 2018)**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد (14) ، العدد (03) ، المدرسة العليا للتجارة ، ص ص : 1- 19

10- عمر بن ،حميدوش، 2017، **مخاطر تطور حجم التعويضات في ظل ثبات مردودية التوظيفات المالية في شركات التأمين – و اقع سوق التأمين الجزائرية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، ص ص: 59-58.

11- عيد أحمد، أبو بكر ، 2011،**إدارة أخطار شركات التأمين – أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

12- غيدق إسماعيل ،ناصر، 2015، **استخدام التوزيعات الاحتمالية لدراسة التأمين الالزامي على السيارات في سورية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، تخصص الإحصاء والبرمجة ، كلية الاقتصاد، جامعة تشيرين، سوريا.

13- قندوز ،عبد الكريم أحمد، السهلاوي ،خالد عبد العزيز، 2015، **هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 38 ، ص ص: 31-47

14- قندوز ،طارق، 2014، **تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري – دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في تخصص تسويق ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 .

15- لفتاحة ،سعاد، 2015، **إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 01.

16- محمد ،حسن قاسم، 2010، **العقود المسماة : البيع، التأمين ، الايجار– دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

17- مجدي ،الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.

18- مرير ، ايمان ، بن طلحة ،صليحة، 2020، **دراسة قياسية لأثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية في صناعة التأمين الجزائرية للفترة (1992 – 2018)** ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد (06) ، العدد (02) ، المركز الجامعي تندوف ، أكتوبر 2020 ، ص ص: 187 -203.

19- François Couilbault, 2009, Les grands principes de l'assurance, L'ARGUS, Paris.

20- طار ، عبد القدوس ، 2018 ، **أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة (2013- 2015)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 05 العدد 01 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص ص :103 – 118.

21- سنجاق الدين ، نورالدين ، حساني ، حسين ، 2021 ، **أثر الاقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية دراسة قياسية للفترة (1998 – 2018)** ، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد (07) العدد (02) ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص ص : 431-446.

22- أبو السعود، رمضان، 2020، **أصول التأمين** ، الطبعة الأولى ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر.

23- المجلس الوطني للتأمينات، تاريخ الاطلاع : 2021/10/31، الرابط الالكتروني: https://www.cna.dz .

الملاحق

الجدول رقم (01): البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة للفتيرة 2000-2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	الملاءة المالية لشركات الأمين	تعويضات شركات التأمين	الأقساط المحصلة في قطاع التأمين
2000	18,156	13,168	19,5
2001	20,057	14,022	21,3
2002	25,039	14,804	28,9
2003	26,899	17,416	31,3
2004	31,041	17,15	35,7
2005	31,714	52,361	41,4
2006	33,991	23,994	46,5
2007	55,612	25,47	53,7
2008	64,277	34,722	67,8
2009	86,153	36,056	77,4
2010	96,535	35,678	81,7
2011	114,174	43,176	86,6
2012	120,511	50,707	99,6
2013	128,45	54,059	113,9

125,5	61,832	131,571	2014
127,9	71,088	141,148	2015
129,6	6,952	148,408	2016
133,5	70,64	156,209	2017
133,73	69,497	167,798	2018
152,1	82,013	700,529	2019

المصدر: المجلس الوطني للتأمينات، الرابط الالكتروني: https://www.cna.dz

، تاريخ الاطلاع : 2021/10/31